الفصل الرابع: مفهوم التضخم أسبابه وأثاره

لقد أصبح التضخم بين أكثر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب دول العالم، ويحدث التضخم نتيجة لتوفر مجموعة من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية والتي تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية كما أن التضخم يخلف مجموعة من الأثار المختلفة.

أولا: مفهوم التضخم: لقد اختلفت التعاريف المقدمة للتضخم باختلاف المدارس الاقتصادية، ومن جملة هذه التعاريف نستعرض التالي:

يعرف التضخم بأنه: **الزيادة في حجم الطلب الكلي في مقابل العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الانفاق الكلي بما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار**.

كما يعرف التضخم على أنه: **ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في قيمة الحقيقية النقود، ويصبح التضخم أكثر اتساعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.**

كما يمكن تعريف التضخم على أنه: **ارتفاع غير متوقع في الأسعار كما يتولد عنه زيادة حجم تيار الانفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات، كما أن هناك عوامل تزاول تأثيرا مباشرا على المستوى العام للأسعار وهي: كمية النقود؛ الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق؛ سرعة تداول النقود**.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن التضخم يتميز بالخصائص التالية:

- التضخم هو الزيادة كمية النقود المتداولة، بمعنى أنه لابد أن يصاحب التضخم زيادة في كمية النقود، ولكن في المقابل ليست كل زيادة في كمية النقود المتداولة هي تضخم؛
- التضخم هو ظاهرة تتصف بالاستمرار وغير قابلة للرجوع وتشمل جميع القطاعات؛
- المظهر الأساسي للتضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛
- التضخم هو زيادة في حجم الطلب الكلي، ذلك أن كل زيادة في حجم النقود المتداولة سوف تتجه بالدرجة الأولى نحو السوق بحثا عن السلع والخدمات؛
- تراجع في حجم العرض الكلي، حيث تكون مرونة العرض المحلي ضعيفة أو منعدمة نتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب المتزايد؛
- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

ثانيا: أنواع التضخم: تتعدد أنواع التضخم وتختلف باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، وفيما نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم.

1. **من حيث تحكم الدولة في جهاز الأسعار**: هناك نوعين أساسين وهما:

أ/التضخم المكبوت (غير الظاهر؛ المقيد): ويقصد به تدخل الدولة لتسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار (مثل: التسعير الجبري؛ سياسة الدعم الحكومي....)، ولكن في النهاية لابد أن ترتفع الأسعار وتعجز هذه القيود عن كبح الطلب الكلي، ويؤدي التضخم المكبوت يؤثر على القيمة الحقيقة للنقد المحلي فتظهر وحدة النقد بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، ومن أجل التغلب على هذه الوضعية لابد من الرفع من حجم الإنتاج.

ب/التضخم المكشوف (الظاهر؛ غير المقيد): يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب الكلي دون تدخل من السلطات الحكومية، حيث تبدأ الأسعار بالارتفاع بحرية من أجل تحقيق التعادل بين حجم الطلب الكلي يفوق العرض الكلي بكثير.

2. **من حيث حدة الضغط التضخمي**: حسب هذا المعيار يقسم التضخم إلى ثلاث أنواع وهي

أ/التضخم الزاحف: يطلق هذا الوصف على التضخم إذ كان الارتفاع في المستوى العام للأسعار بطيئا في حدود 2% سنويا، بالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبيا وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي على دفعات صغيرة بما يجعل التضخم أمرا عاديا وهذا جعله ظاهرة عامة في اقتصاديات الدول الصناعية كافة لأن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الاقتصادي.

ب/التضخم العنيف: يكون هذا النوع من التضخم أكثر عمقا وأكبر درجة، وذلك عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية والتي تفوق 5% سنويا، وهو ما يفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

ج/التضخم الجامح: يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع نقص كبير في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير الاعتيادية التي يمر بها الاقتصاد القومي (يظهر هذا النوع من التضخم خاصة في الدول التي تعاني من عجز فادح في ميزان مدفوعاتها وانخفاض في حجم مواردها الداخلية الأمر الذي يضطرها إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الموازنة العامة)، كما يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة أخرى في الأسعار.

3. **من حيث مصدر الضغط التضخمي**: والذي يشمل الأنواع التالية:

أ/ التضخم بفعل جذب الطلب (التضخم الطلبي): ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الزيادة في الدخول النقدية لدى الأفراد دون ان يقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة في حجم الإنتاج لتغطية هذه الطلب المتزايد.

ب/التضخم بفعل جذب التكاليف (تضخم التكلفة): ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الارتفاع في الأسعار والناشئ عن الزيادة في حجم التكاليف بسبب ارتفاع أسعار عوامل الانتاج وبصفة خاصة ارتفاع الأجور بما يؤدي بالمنتجين إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسب كبيرة.

ج/التضخم المستورد: هذا النوع من التضخم لا يحدث داخل الدولة وإنما يتم إدخاله عبر استيراد السلع والخدمات من العالم الخارجي بغض النظر عن حجم الطلب والعرض الكلي، حيث يعرف هذا التضخم على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج والتي تكون بأسعار مرتفعة بما يحتم علينا بيعها بأسعار مرتفعة محليا.

ثالثا: أسباب التضخم: يمكن تقسيم أسباب التضخم إلى قسمين أساسين وهما: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع والعوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.

1. **العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع**: هذا الاتجاه يوضح بان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في حجم العرض الكلي، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

أ/**زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري**: فالتضخم يحدث عندما يزيد حجم الانفاق الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) دون أن تحدث زيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات المعروضة للبيع مع افتراض حالة التشغيل الكامل.

ب/التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك: فعندما تزيد الدولة حجم التشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي تعمل على تشجيع البنوك على منح الائتمان من خلال تخفيض أسعار الفائدة بهدف تشجيع عمليات الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ضغوط تضخمية.

ج/العجز في الموازنة العامة: يقصد بإحداث العجز في الموازنة العامة هو زيادة حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وأن عجز الموازنة العامة هو وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بأثارها السلبية ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتوفير رواج الأعمال وتنفيذ برامجها وقد تكون هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار والتي تكون نتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول.

د/تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة ففي هذه الحالة إذا رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب الموارد المالية المتاحة أمامها وهي الإصدار النقدي الجديد.

هـ/الارتفاع في مستويات الأجور: السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة يكمن في الدرجة في النقابات العمالية التي تسعى دائما إلى رفع الأجور بما يزيد بدوره من تكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح المشروعات بما يجبرها على رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة.

و/التوقعات والعوامل النفسية: قد يرجع الارتفاع في حجم الطلب الكلي إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر منها عوامل اقتصادية فكثيرا ما يكون للحالات النفسية الأثر الأكبر في نشوء بعض الظواهر التضخمية نتيجة لتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا.

2. **العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:** حيث يتم تفسير التضخم من جانب العرض الكلي وإرجاعه إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار والناتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيير في حجم الطلب الكلي، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ/الوصول لمرحلة التشغيل الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل والاستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى، بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

ب/عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد الأسواق بالسلع والخدمات الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى عدة عوامل منها: نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية؛ الأساليب الإنتاجية المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة؛ النقص في العناصر الإنتاجية ....إلخ.

ج/ارتفاع مستويات الأجور (التضخم اللولبي أو الحلزوني): ذلك أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بما يؤدي إلى أسعار المنتجات النهائية ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للأجور بسبب زيادة الأسعار، ومن ثم المطالبة بزيادة الأجور من جديد وتتعاقب هذه الزيادات، حيث تعتبر هذه الزيادة في الأجور تضخمية إذا تجاوزت الزيادة الكلية في إنتاجية العمل.

د/ارتفاع أسعار الواردات: فإذا كان الإنتاج المحلي يعتمد بصفة كبيرة على الواردات تامة الصنع أو السلع الوسطية أو المواد الأولية فإن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع مباشر في تكاليف الإنتاج بما ينعكس أيضا في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

هـ/قيام المشاريع الاحتكارية برفع الأسعار: وذلك في محاولة منها لتعظيم الأرباح فتقوم برفع أسعار منتجاتها وهذا ما يؤدي بدوره إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

رابعا: أثار التضخم: يؤدي التضخم إلى حدوث انعكاسات وتأثيرات جانبية تؤثر بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية السائدة في اقتصاد ما، ويمكن توضيح هذه الأثار على النحو التالي.

3. **الأثار الاقتصادية للتضخم:** من بين الأثار الاقتصادية للتضخم نذكر ما يلي:

أ/أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود: تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قدرتها الشرائية بما ينعكس على إضعاف ثقة الأفراد بوحدة النقد بما يؤدي بالأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وتفقد بذلك النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، وبالتالي اضعاف من حجم الادخار المحلي.

ب/أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات، في المقابل يزداد الطلب على السلع المستورة لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها والمنتجة محليا، وبطبيعة الحال ينجم عن هذه الزيادة في حجم الواردات مقابل الانخفاض في حجم الصادرات إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ج/أثر التضخم على سعر الصرف: يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية والذي ينعكس على سعر صرفها مقارنة بالعملات الأجنبية، كما أن تراجع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة للبلد.

د/أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي: يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ان تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة ويؤثر ذلك على مستوى:

- **السوق النقدية**: يؤدي التضخم إلى تحول الأفراد من الادخار إلى الاستهلاك ويضاعف من هذا الأثر أن يصاحب التضخم زيادة في حجم الإصدار النقدي أو التوسع في منح الائتمان، وبذلك تصبح النقود عاجزة عن تشجيع الادخار والاستثمار وتتحول إلى سلع وخدمات أو قيم اكتنازية (ذهب أو عقارات).
- **السوق المالية**: يؤدي التضخم إلى اتجاه الأفراد إلى المضاربة على أسهم وسندات المؤسسات التجارية والاستهلاكية والتي تحقق معدلات ربح مرتفعة بحكم ارتفاع أسعار سلعها ومنتجاتها، في حين تنخفض أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالمؤسسات الصناعية والإنتاجية لأنها لا تحقق نفس مستويات الأرباح.

هـ/أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي والتي قد تعرقل عملية التنمية الاقتصادية المحلية، فعادة ما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية أكثر من أسعار السلع الإنتاجية هذا ما يؤدي إلى ارتفاع هامش الربح بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية وينعكس ذلك بالدرجة الأولى على مقدرتها على التمويل الذاتي، إضافة إلى حصول عناصر إنتاجها على دخول مرتفعة (الأجور؛ الأرباح؛ الفوائد) ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك مقارنة بالقطاعات الانتاجية والصناعية والتي تحقق أرباح منخفضة لن تتوفر لها الإمكانيات المالية لزيادة الاستثمار فيحدث نمو متواضع في هذه القطاعات بما يسبب حدوث شلل في القطاعات الأساسية، وهذا ما يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية وبذلك يحدث تدهور في كفاءة الجهاز الإنتاجي في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاستهلاكية على حساب القطاعات الإنتاجية والاستثمارية والتي تمثل القطاعات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

4. الأثار الاجتماعية للتضخم: يوثر التضخم بصورة واضحة على عملية توزيع الدخول حيث يتم توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول المنخفضة بما يؤدي إلى الاختلال في العلاقات الاجتماعية وتعميق الفجوة والصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

الفصل الرابع: مفهوم التضخم أسبابه وأثاره

لقد أصبح التضخم بين أكثر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب دول العالم، ويحدث التضخم نتيجة لتوفر مجموعة من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية والتي تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية كما أن التضخم يخلف مجموعة من الأثار المختلفة.

أولا: مفهوم التضخم: لقد اختلفت التعاريف المقدمة للتضخم باختلاف المدارس الاقتصادية، ومن جملة هذه التعاريف نستعرض التالي:

يعرف التضخم بأنه: **الزيادة في حجم الطلب الكلي في مقابل العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الانفاق الكلي بما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار**.

كما يعرف التضخم على أنه: **ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في قيمة الحقيقية النقود، ويصبح التضخم أكثر اتساعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.**

كما يمكن تعريف التضخم على أنه: **ارتفاع غير متوقع في الأسعار كما يتولد عنه زيادة حجم تيار الانفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات، كما أن هناك عوامل تزاول تأثيرا مباشرا على المستوى العام للأسعار وهي: كمية النقود؛ الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق؛ سرعة تداول النقود.**

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن التضخم يتميز بالخصائص التالية:

- التضخم هو الزيادة كمية النقود المتداولة، بمعنى أنه لابد أن يصاحب التضخم زيادة في كمية النقود، ولكن في المقابل ليست كل زيادة في كمية النقود المتداولة هي تضخم؛
- التضخم هو ظاهرة تتصف بالاستمرار وغير قابلة للرجوع وتشمل جميع القطاعات؛
- المظهر الأساسي للتضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛
- التضخم هو زيادة في حجم الطلب الكلي، ذلك أن كل زيادة في حجم النقود المتداولة سوف تتجه بالدرجة الأولى نحو السوق بحثا عن السلع والخدمات؛
- تراجع في حجم العرض الكلي، حيث تكون مرونة العرض المحلي ضعيفة أو منعدمة نتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب المتزايد؛
- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

ثانيا: أنواع التضخم: تتعدد أنواع التضخم وتختلف باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، وفيما نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم.

4. **من حيث تحكم الدولة في جهاز الأسعار**: هناك نوعين أساسين وهما:

أ/التضخم المكبوت (غير الظاهر؛ المقيد): ويقصد به تدخل الدولة لتسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار (مثل: التسعير الجبري؛ سياسة الدعم الحكومي....)، ولكن في النهاية لابد أن ترتفع الأسعار وتعجز هذه القيود عن كبح الطلب الكلي، ويؤدي التضخم المكبوت يؤثر على القيمة الحقيقة للنقد المحلي فتظهر وحدة النقد بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، ومن أجل التغلب على هذه الوضعية لابد من الرفع من حجم الإنتاج.

ب/التضخم المكشوف (الظاهر؛ غير المقيد): يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب الكلي دون تدخل من السلطات الحكومية، حيث تبدأ الأسعار بالارتفاع بحرية من أجل تحقيق التعادل بين حجم الطلب الكلي يفوق العرض الكلي بكثير.

5. **من حيث حدة الضغط التضخمي**: حسب هذا المعيار يقسم التضخم إلى ثلاث أنواع وهي

أ/التضخم الزاحف: يطلق هذا الوصف على التضخم إذ كان الارتفاع في المستوى العام للأسعار بطيئا في حدود 2% سنويا، بالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبيا وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي على دفعات صغيرة بما يجعل التضخم أمرا عاديا وهذا جعله ظاهرة عامة في اقتصاديات الدول الصناعية كافة لأن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الاقتصادي.

ب/التضخم العنيف: يكون هذا النوع من التضخم أكثر عمقا وأكبر درجة، وذلك عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية والتي تفوق 5% سنويا، وهو ما يفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

ج/التضخم الجامح: يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع نقص كبير في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير الاعتيادية التي يمر بها الاقتصاد القومي (يظهر هذا النوع من التضخم خاصة في الدول التي تعاني من عجز فادح في ميزان مدفوعاتها وانخفاض في حجم مواردها الداخلية الأمر الذي يضطرها إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الموازنة العامة)، كما يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة أخرى في الأسعار.

6. من حيث مصدر الضغط التضخمي: والذي يشمل الأنواع التالية:

أ/ التضخم بفعل جذب الطلب (التضخم الطلبي): ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الزيادة في الدخول النقدية لدى الأفراد دون ان يقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة في حجم الإنتاج لتغطية هذه الطلب المتزايد.

ب/التضخم بفعل جذب التكاليف (تضخم التكلفة): ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الارتفاع في الأسعار والناشئ عن الزيادة في حجم التكاليف بسبب ارتفاع أسعار عوامل الانتاج وبصفة خاصة ارتفاع الأجور بما يؤدي بالمنتجين إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسب كبيرة.

ج/التضخم المستورد: هذا النوع من التضخم لا يحدث داخل الدولة وإنما يتم إدخاله عبر استيراد السلع والخدمات من العالم الخارجي بغض النظر عن حجم الطلب والعرض الكلي، حيث يعرف هذا التضخم على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج والتي تكون بأسعار مرتفعة بما يحتم علينا بيعها بأسعار مرتفعة محليا.

ثالثا: أسباب التضخم: يمكن تقسيم أسباب التضخم إلى قسمين أساسين وهما: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع والعوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.

5. العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع: هذا الاتجاه يوضح بان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في حجم العرض الكلي، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

أ/**زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري**: فالتضخم يحدث عندما يزيد حجم الانفاق الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) دون أن تحدث زيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات المعروضة للبيع مع افتراض حالة التشغيل الكامل.

ب/التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك: فعندما تزيد الدولة حجم التشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي تعمل على تشجيع البنوك على منح الائتمان من خلال تخفيض أسعار الفائدة بهدف تشجيع عمليات الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ضغوط تضخمية.

ج/العجز في الموازنة العامة: يقصد بإحداث العجز في الموازنة العامة هو زيادة حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وأن عجز الموازنة العامة هو وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بأثارها السلبية ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتوفير رواج الأعمال وتنفيذ برامجها وقد تكون هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار والتي تكون نتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول.

د/تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة ففي هذه الحالة إذا رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب الموارد المالية المتاحة أمامها وهي الإصدار النقدي الجديد.

هـ/الارتفاع في مستويات الأجور: السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة يكمن في الدرجة في النقابات العمالية التي تسعى دائما إلى رفع الأجور بما يزيد بدوره من تكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح المشروعات بما يجبرها على رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة.

و/التوقعات والعوامل النفسية: قد يرجع الارتفاع في حجم الطلب الكلي إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر منها عوامل اقتصادية فكثيرا ما يكون للحالات النفسية الأثر الأكبر في نشوء بعض الظواهر التضخمية نتيجة لتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا.

6. العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: حيث يتم تفسير التضخم من جانب العرض الكلي وإرجاعه إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار والناتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيير في حجم الطلب الكلي، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ/الوصول لمرحلة التشغيل الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل والاستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى، بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

ب/عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد الأسواق بالسلع والخدمات الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى عدة عوامل منها: نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية؛ الأساليب الإنتاجية المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة؛ النقص في العناصر الإنتاجية ....إلخ.

ج/ارتفاع مستويات الأجور (التضخم اللولبي أو الحلزوني): ذلك أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بما يؤدي إلى أسعار المنتجات النهائية ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للأجور بسبب زيادة الأسعار، ومن ثم المطالبة بزيادة الأجور من جديد وتتعاقب هذه الزيادات، حيث تعتبر هذه الزيادة في الأجور تضخمية إذا تجاوزت الزيادة الكلية في إنتاجية العمل.

د/ارتفاع أسعار الواردات: فإذا كان الإنتاج المحلي يعتمد بصفة كبيرة على الواردات تامة الصنع أو السلع الوسطية أو المواد الأولية فإن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع مباشر في تكاليف الإنتاج بما ينعكس أيضا في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

هـ/قيام المشاريع الاحتكارية برفع الأسعار: وذلك في محاولة منها لتعظيم الأرباح فتقوم برفع أسعار منتجاتها وهذا ما يؤدي بدوره إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

رابعا: أثار التضخم: يؤدي التضخم إلى حدوث انعكاسات وتأثيرات جانبية تؤثر بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية السائدة في اقتصاد ما، ويمكن توضيح هذه الأثار على النحو التالي.

7. **الأثار الاقتصادية للتضخم:** من بين الأثار الاقتصادية للتضخم نذكر ما يلي:

أ/**أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود**: تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قدرتها الشرائية بما ينعكس على إضعاف ثقة الأفراد بوحدة النقد بما يؤدي بالأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وتفقد بذلك النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، وبالتالي اضعاف من حجم الادخار المحلي.

ب/أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات، في المقابل يزداد الطلب على السلع المستورة لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها والمنتجة محليا، وبطبيعة الحال ينجم عن هذه الزيادة في حجم الواردات مقابل الانخفاض في حجم الصادرات إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ج/أثر التضخم على سعر الصرف: يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية والذي ينعكس على سعر صرفها مقارنة بالعملات الأجنبية، كما أن تراجع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة للبلد.

د/أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي: يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ان تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة ويؤثر ذلك على مستوى:

- **السوق النقدية**: يؤدي التضخم إلى تحول الأفراد من الادخار إلى الاستهلاك ويضاعف من هذا الأثر أن يصاحب التضخم زيادة في حجم الإصدار النقدي أو التوسع في منح الائتمان، وبذلك تصبح النقود عاجزة عن تشجيع الادخار والاستثمار وتتحول إلى سلع وخدمات أو قيم اكتنازية (ذهب أو عقارات).
- **السوق المالية**: يؤدي التضخم إلى اتجاه الأفراد إلى المضاربة على أسهم وسندات المؤسسات التجارية والاستهلاكية والتي تحقق معدلات ربح مرتفعة بحكم ارتفاع أسعار سلعها ومنتجاتها، في حين تنخفض أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالمؤسسات الصناعية والإنتاجية لأنها لا تحقق نفس مستويات الأرباح.

هـ/أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي والتي قد تعرقل عملية التنمية الاقتصادية المحلية، فعادة ما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية أكثر من أسعار السلع الإنتاجية هذا ما يؤدي إلى ارتفاع هامش الربح بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية وينعكس ذلك بالدرجة الأولى على مقدرتها على التمويل الذاتي، إضافة إلى حصول عناصر إنتاجها على دخول مرتفعة (الأجور؛ الأرباح؛ الفوائد) ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك مقارنة بالقطاعات الانتاجية

والصناعية والتي تحقق أرباح منخفضة لن تتوفر لها الإمكانيات المالية لزيادة الاستثمار فيحدث نمو متواضع في هذه القطاعات بما يسبب حدوث شلل في القطاعات الأساسية، وهذا ما يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية وبذلك يحدث تدهور في كفاءة الجهاز الإنتاجي في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاستهلاكية على حساب القطاعات الإنتاجية والاستثمارية والتي تمثل القطاعات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

8. الأثار الاجتماعية للتضخم: يوثر التضخم بصورة واضحة على عملية توزيع الدخول حيث يتم توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول المنخفضة بما يؤدي إلى الاختلال في العلاقات الاجتماعية وتعميق الفجوة والصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.